**الجمهـــورية التـونسية**
**مجلس نواب الشعب**
الدورة الثالثة

# محضر اجتماع
# لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية
# عدد 03

*** تاريخ الاجتماع:** الاثنين 27 جانفي 2025 (حصة صباحية)

*** جدول الأعمال:**

-جلسة استماع مشتركة مع لجنة المالية والميزانية إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة التشغيل والتكوين المهني حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 10 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم تنافسية المؤسسات والتمكين الاقتصادي للمواطنين عبر إحداث مواطن الشغل **(عدد 84-2024).**

*** الحضور:**

- الحاضرون: 06
- المعتذرون: 04
- الغـائبون: 00

*** افتتاح الجلسة:** الساعة 10 و25 دق

*** رفع الجلسة:** الساعة 14 و35 دق

## I. مداولات اللجنتين:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة مشتركة مع لجنة المالية والميزانية يوم الاثنين 27 جانفي 2025 وذلك للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة التشغيل والتكوين المهني حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 10 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم تنافسية المؤسسات والتمكين الاقتصادي للمواطنين عبر إحداث مواطن الشغل الذي طُلب فيه استحثاث استعجال النظر من قبل جهة المبادرة عبر مراسلة رسمية تم توجيهها إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب بتاريخ 24 جانفي 2025.

وفي بداية الجلسة، بيّن ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن برنامج دعم تنافسية المؤسسات والتمكين الاقتصادي للمواطنين يندرج ضمن المخطط القطاعي لوزارة التشغيل والتكوين المهني للفترة 2024-2027 الذي يهدف عموما إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتحسين نسق خلق مواطن الشغل على المدى القصير والمتوسط وذلك باتخاذ إجراءات ذات قيمة مضافة على مستوى ثلاثة محاور: التشغيل والمبادرة الخاصة والتكوين المهني، وذلك باعتماد آلية التمويل حسب النتائج التي تقوم على ضرورة تقديم جملة من المؤشرات التي يتم تقييمها قبل المرور إلى مرحلة التمويل الفعلي.

وقدّموا لمحة عن مبادرة "سوق التنمية" للبنك الافريقي للتنمية التي تم إطلاقها في تونس سنة 2012 في إطار الاستجابة لما أملته آنذاك أزمة تشغيل الشباب. وبفضل تنسيق البنك الافريقي للتنمية، نجحت المبادرة إلى موفى سنة 2020 في حشد 8 ملايين دولار في شكل هبات من سفارات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ومملكة الدانمارك، وربط شراكات مع أكثر من 20 مؤسسة (القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وشركاء التنمية).

ثم استعرضوا الأهداف الخصوصية لبرنامج المشروع المتمثلة في تحسين تشغيلية باحثي الشغل من خلال دعم آليات التكوين التكميلي وبرامجه والتأهيل وإعادة التأهيل ودعم ريادة الأعمال من خلال توسيع مجال تدخل برامج الإحاطة والمرافقة قبل وبعد إحداث المؤسسات والرّفع من قدرة منظومة القروض دون فائدة لتغطية طلبات التمويل الذاتي ل باعثي المؤسسات، بالإضافة إلى دعم إدماج القطاع غير المنظم عبر إرساء نظام المبادر الذاتي، وتطوير ودعم القدرات المؤسساتية لتنفيذ البرنامج.

وأضافوا أن برنامج دعم تنافسية المؤسسات والتمكين الاقتصادي للمواطنين عبر إحداث مواطن شغل يُعتبر أحد أهم مكونات المخطط القطاعي للفترة 2024 ـ 2027 الذي أعدته وزارة التشغيل والتكوين المهني والذي يشمل جميع برامجها التشغيلية خلال الفترة المذكورة.

ويُساهم البنك الإفريقي للتنمية في تمويله بقرض قدره 90 مليون أورو وهبة تبلغ 2,5 مليون دولار والتي ستخصّص لمصاريف إعداد الملفات بالنسبة لرائدات الأعمال من قبل البنك التونسي للتضامن، إضافة إلى أن عديد الممولين والمانحين على غرار البنك الإسلامي للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي أعربوا عن استعدادهم لتقديم تمويلات إضافية (قروض وهبات) تناهز 93,5 مليون أورو لدعم تنفيذ هذا البرنامج بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

وتم الاتفاق مع البنك المموّل على رصد هبة ثانية بقيمة 130 ألف أورو عن طريق صندوق الدعم الفني للبلدان متوسطة الدخل التابع للبنك الإفريقي للتنمية لتمويل الأنشطة المذكورة أعلاه، ستُخصص لدعم قدرات وحدة التصرف في البرنامج في مجال الصفقات والتصرف المالي وإعداد التقارير المتعلقة بالأثر البيئي والاجتماعي وإعداد مخطط الأعمال (Business Plan) للمشاريع التي سيتم تمويلها في إطار هذا البرنامج.

هذا، وتجدر الإشارة أنه يجري حاليا التفاوض مع البنك الإفريقي للتنمية عبر منصة ريادة الأعمال (EINA) والسفارة البريطانية بتونس والاتحاد الأوروبي لرصد هبات إضافية لإنجاح تنفيذ هذا المشروع.

كما استعرض ممثلو الوزارة روزنامة سحب أقساط القرض حسب مؤشرات الإنتاج وكذلك شروط تمويل البرنامج.

ومن جهة أخرى، بيّن ممثلو وزارة التشغيل والتكوين المهني أن البرنامج يندرج في إطار رؤية الوزارة للفترة 2024-2027 التي تعتمد على الحوكمة في التعاطي مع البرنامج من خلال إحداث لجنة قيادة ووحدة تصرّف وتعيين منسق وطني للبرنامج. وأوضحوا أن المصالح المختصة بالوزارة تقوم بتشخيص الحاجيات المتعلقة بمواطن الشغل على المستوى الجهوي التي يتم النظر فيها من قبل لجنة جهوية. وتعرضوا إلى كيفية تأطير وتوجيه الوافدين على سوق الشغل، مبرزين أن أهم عوامل إنجاح ريادة الأعمال هو عنصر المرافقة من الفكرة إلى غاية إنجاز المشروع. وبيّنوا أن المبادر الذاتي سيحل عديد الإشكاليات خاصة منها هيكلة المشاريع.

وخلال النقاش، طلب النواب تقديم توضيحات حول عدد من المسائل المرتبطة بشروط تمويل المشروع ومكونات البرنامج سالف الذكر. وتساءلوا عن منهجية إعداد مكونات هذا البرنامج وعن مدى مساهمة الجانب التونسي في ذلك دون أن يخضع لإملاءات الجهة المانحة.

كما طلبوا توضيح التضارب الحاصل بين ما نصّت عليه الاتفاقية بخصوص الانطلاق في سداد عمولة التعهد والتي تطبق بعد 60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق في 10 سبتمبر 2024 وبين ما تضمنته مراسلة الوزارة المتعلقة بطلب استعجال النظر في مشروع القانون والتي نصت على أن الانطلاق في سداد عمولة التعهد كان منذ تاريخ 15 جانفي 2025. واستفسر النواب عن كيفية سحب نسبة 25 % لفائدة ميزانية الدولة إن كانت على الأقساط أو على القيمة الجملية للقرض.

وثمّن النواب توجّه الوزارة للاعتماد على مصالح هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية لمتابعة تنفيذ مؤشرات البرنامج عوض اللجوء إلى مكاتب دراسات مختصة.

واستوضحوا حول مدى ارتباط المشروع بمدة المخطط القطاعي 2024 ـ 2027 وهل أن المؤشرات المتعلقة بسنة 2024 تم تحقيقها أم لا وهل سيمكّن البرنامج من تحقيق الأهداف المرجوة خاصة على مستوى التقليص من البطالة وخلق مواطن الشغل.

كما تساءلوا عن مدى وجود إجراءات لتجاوز التعقيدات الإدارية التي تعترض رواد الأعمال والوافدين على سوق الشغل وعن وجود دراسة وتقييم حول البرامج الموجهة للباعثين الشبان ونسب تنفيذها على أرض الواقع. كما استفسروا عن المؤشرات التي تمّ اعتمادها مؤكدين على ضرورة أن تكون واضحة ومدروسة لتيسير عملية المراقبة.

وفي جانب آخر من المداخلات، تساءل بعض النواب عن معايير اختيار المعتمديات التي ستنتفع بهذا البرنامج، لافتين النظر إلى وجود عديد المعتمديات ذات المؤشرات التنموية المتدنية جدا التي لم يشملها هذا المشروع. كما استفسروا عن إمكانية إحياء دور وكالة النهوض بالصناعة والتجديد في ريادة الأعمال وبعث المشاريع وعن كيفية دعم إدماج القطاع غير المنظم عمليا.

وفي نفس السياق، دعا النواب إلى ضرورة تقييم منظومة التكوين المهني وبرامج البنك الوطني للتضامن والمشاريع السابقة من حيث نجاعتها ومردوديتها. كما طالبوا بتوفير معطيات وإحصائيات واقعية حول عدد الباعثين الشبان الذين تمتّعوا بتمويلات سابقة لبعث مشاريعهم الخاصة غير أنهم لا يزالون يبحثون عن شغل وذلك لمعرفة مدى ديمومة مشاريع المبادرة الخاصة السابقة.

ودعوا إلى مزيد تفعيل البرامج التدريبية الموجهة للجهات في مجال تطوير الكفاءات ومراجعة استراتيجية عمل وزارة التشغيل وخاصة دور مكاتب التشغيل وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتمويل مثل هذه البرامج. كما دعوا إلى تعزيز الشراكة بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية في ضبط المشاريع المتعلقة بالتمكين الاقتصادي وبإحداث مواطن الشغل خاصة بالنسبة للفئات الهشة وحاملي شهائد التكوين المهني.

وفي ردّهم، أكّد ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط على أهمية هذا القرض باعتباره موجها للاستثمار وهو من شأنه تحقيق القيمة المضافة، مؤكدين على أنّ الوزارة تضطلع بدور هام في توجيه التمويل حسب الأهداف المرسومة بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل. واعتبروا أن دراسة المشروع تمت بصفة تشاركية في نطاق جلسات عمل تحضيرية حول القرض ومكونات المشروع بين كل الأطراف المعنية على غرار الإدارة العامة للدين العمومي والهيئة العامة للميزانية وإدارة التعاون الدولي مع وضع الآليات الكفيلة لحسن تنفيذ المشروع وتذليل الصعوبات التي يمكن أن تطرأ، هذا بالإضافة إلى التقييم والمتابعة.

وأشاروا إلى أنّ هذا البرنامج سيساهم في التقليص من نسبة البطالة وسيتم اعداد لوحة قيادة تتضمن كافة المراحل المنجزة والاحصائيات المحققة بعد سنة من العمل في إطار جلسة تقييمية لمراقبة تنفيذ المؤشرات. وأضافوا أنّ هذا البرنامج يندرج ضمن المخطط القطاعي لوزارة التشغيل والتكوين المهني للفترة 2024-2027 وهو مرتبط أساسا بالتوجهات الاستراتيجية الكبرى للمخطط التنموي مع العلم وأنه تم تشريك المجالس الجهوية وجميع اللجان الجهوية في اعداد المنوال الجديد للتنمية.

واعتبروا أنّ هذا القرض هو نتاج لثقة المموّل في الدولة التونسية بناء على إثبات قدرتها على الإيفاء بتعهداتها مع الممولين سابقا، مع الإشارة إلى أنّ الممول سيتولى مراقبة تنفيذ البرنامج في كل مراحل الإنجاز بناء على مؤشرات واضحة تعتبر أهم ضامن لحسن تنفيذ البرنامج وتحقيق الأهداف المرسومة.

وفيما يتعلق بالشروط المالية للقرض، أوضحوا أن عمولة التعهد هي عمولة سنوية تحتسب انطلاقا من 60 يوم من الإمضاء وتبلغ 0.25% من المبلغ غير المسحوب من القرض. وأشاروا إلى أنّه تمّ تمكين الدولة من أسبوعين امهال إلى حين أن تتم المصادقة على القرض.

وبخصوص التسبقة، أفادوا أنه سيتم سحبها على أساس 25 %من القرض لفائدة ميزانية الدولة كتسبقة عند المصادقة على اتفاق القرض ودخوله حيز النفاذ مع العلم وأن مبلغ التسبقة يتم سحبه دون الاعتماد على المؤشرات.

وفي ذات السياق، أكدوا أنّ نسبة الفائدة متغيرة باعتبار وأنه يتم احتسابها على أساس الأوريبور 6 أشهر وهي نسبة متغيرة، مع هامش تعاقد قار بـ 0.8 % وهامش كلفة الاقتراض المتغير بـ0.03%- وعمولة جدول السداد المشخص بـ 0.2 %.

وفيما يتعلق باقتراح صرف التمويل على أساس منح عوض قروض خاصة للفئات الهشة، بيّنوا أن الهدف هو تحميل رائد الأعمال المسؤولية عبر تحسيسه بمساهمته وانخراطه في المشروع من خلال قرض بشروط ميسرة عوض منحه منحة دون تحميله أية مسؤولية، مشيرين إلى اعتماد آلية صك الخدمات لكل باعث مشروع لم تثبت نجاعته.

وبخصوص دعم وتعزيز ادماج القطاع غير المنظم، أفادوا أنّه سيتم العمل على الدعم الاجتماعي مع المرافقة. وأضافوا أن هناك تشاور حول إحداث هيكل لدعم مؤسسات ريادة الأعمال لتقديم ثلاث خدمات أساسية تتعلق بالضمان وبالدعم الفني والمرافقة وبتمويل رأس المال، مشيرين أنه سيتم تشريك القطاع الخاص من خلال مراكز التكوين الخاصة للقيام بعمليات تكوين وتدريب بالإضافة إلى تقديم بعض الاستشارات في المجال.

وأكّدوا على أهمية عنصر المرافقة في جميع المراحل والذي سيكون بالتوازي بين وزارة الاقتصاد والتخطيط والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، مشيرين إلى أنّ اختيار المشاريع سيكون على أسس علمية بناء على معايير دقيقة ضمانا لنجاح المشروع.

من جهتهم، بيّن ممثلو وزارة التشغيل والتكوين المهني أنه تم اعداد هذا البرنامج بصفة تشاركية مع كل الأطراف المعنية، مشيرين إلى أنّ برامج الوزارة وتوجهاتها تندرج ضمن المخطط التنموي. هذا وأكدوا على أهمية برامج التأهيل وإعادة التأهيل والانفتاح على المؤسسات الاقتصادية المرتكز أساسا على الجانب الاجتماعي والبيئي.

كما أكّدوا على أهمية المرافقة والمتابعة في إنجاز المشاريع بما فيها المشاريع المتعثرة والتي تقوم بها كل الأطراف المعنية على غرار وكالة النهوض بالصناعة ووكالة النهوض بالفلاحة ووكالات التشغيل والبنك التونسي للتضامن ...إلخ. وأشاروا إلى أنّ الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل تتولى المرافقة لفترة تتجاوز 03 سنوات منذ انطلاق المشروع، حيث تم إعداد 12 برنامج مرافقة وإنجاز 3800 مخطط أعمال.

وبيّنوا أن أهم إشكاليات رواد الأعمال الناشطين في القطاع غير المهيكل هي كيفية التعامل مع المتداخلين وطريقة التعاطي مع كل مراحل المشروع ضمن القطاع المهيكل.

وقدّموا بعض الاحصائيات حول مراكز التكوين المهني، حيث أفادوا أنّ هناك 136 مركزا راجع بالنظر إلى وزارة التشغيل والتكوين المهني و200 مركزا عموميا تابعين لبعض الوزارات على غرار وزارة الدفاع الوطني ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، هذا بالإضافة إلى العدد الهام للمراكز التابعة للقطاع الخاص، مشيرين إلى أنّ الوزارة حريصة على الانفتاح على جميع متطلبات المؤسسات الاقتصادية لغاية الرفع من نسبة الادماج وتطوير مجالات التكوين التخصصي.

وفي ذات السياق، أكدوا أنّ الوزارة ستعمل على تكريس المنهج التشاركي في عملها ولا سيما مع وزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس الأعلى للتربية لغاية تحسين منظومة التكوين المهني لتكون متطورة ومتلائمة مع متطلبات سوق الشغل. وأشاروا أنّ الوزارة تعمل على الحد من التعقيدات الإدارية على غرار تمكين المعنيين من الحصول على الشهادة التكوينية في ظرف وجيز من خلال الاعتماد على رمز الاستجابة السريعة الخاص بالهوية الرقمية " QR code ".

وأعرب ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط عن استعدادهم لتشريك أعضاء مجلس نواب الشعب في الجلسات التنسيقية التي تُعقد سواء لتحديد المعايير أو للنقاش حول مكونات البرنامج، مؤكدين أنّ هذا من شأنه تيسير التفاوض مع المموّل. كما عبروا عن استعداد لجنة القيادة للتنسيق مع النواب في إطار متابعة تنفيذ نتائج البرنامج.

وفي ختام الجلسة، شدد أعضاء اللجنتين على ضرورة تشريكهم في كل المخططات التنموية الجهوية والوطنية وفي كل المشاريع الاستثمارية التي يتم التخطيط لها وإعدادها، وذلك بهدف ترسيخ منهج التكامل والانسجام بين الوظيفيتين التنفيذية والتشريعية بما يضفي أكثر نجاعة وواقعية على البرامج المراد تمويلها ويعزز ثقة الممولين في الدولة التونسية.

## II. قرار اللجنتين:

قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية ولجنة المالية والميزانية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

| رئيس اللجنة | مقرر اللجنة |
| --- | --- |
| صابر الجلاصي | صالح السالمي |